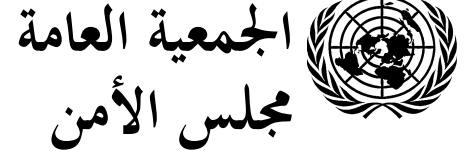


Distr.: General  
8 November 2016  
Arabic  
Original: French



مجلس الأمن  
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون  
البند ٦١ من جدول الأعمال  
بناء السلام والحفاظ على السلام

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهتان إلى  
الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، أتشرف بأن  
أحيل إليكم طيّه، على سبيل العلم، مذكرة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بشأن  
إنشاء السلطات المسؤولة عن إدارة البلديات والدوائر والمناطق في شمال مالي خلال الفترة  
الانتقالية (انظر المرفق).

وأرجو أن تفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق  
الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عيسى كونفورو

السفير،

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالتين المؤرختين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

### مذكرة بشأن إنشاء السلطات المؤقتة

#### أولاً - مقدمة

ينص اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق من عملية الجزائر على إنشاء سلطات مسؤولة عن إدارة البلديات والدوائر والمناطق الشمالية خلال الفترة الانتقالية.

وفي هذا السياق كانت السلطات الانتقالية موضوع القانون رقم 013-2016 المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦ والمعدّل لقانون الجماعات الإقليمية. وهذا القانون أصدره رئيس الجمهورية بعد إجراء مراجعة دستورية. وحددت إجراءات تطبيقه بموجب أحكام المرسوم رقم 2016-0332/P-RM المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ وأحكام اتفاق التفاهم بشأن إقامة السلطات المؤقتة والأحكام الأخرى ذات الصلة، الموقع في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بين الأطراف المالية الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة.

وجميع هذه الأحكام تهدف إلى توضيح الطرائق العملية لإنشاء السلطات المؤقتة، وإعادة نشر الخدمات اللامركزية للدولة، وكذلك تنصيب رؤساء المقاطعات الإدارية وآلية تنسيق العمليات في مناطق تمبكتو وغاو وكيدال وتاودينيت وميناكا خلال الفترة الانتقالية اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق السلام والمصالحة، أي من ١٨ إلى ٢٤ شهراً.

#### ثانياً - الفترة الانتقالية

وفقاً للمرفق ١ من اتفاق السلام والمصالحة، يُتوخى أثناء الفترة الانتقالية تحقيق

الأهداف التالية:

- السماح باعتماد النصوص التنظيمية والتشريعية وحتى الدستورية، مما يتيح إنشاء وتفعيل الإطار الجديد بجوانبه المؤسسية والسياسية والأمنية والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعدالة والمصالحة الوطنية؛
- تنقيح القانون الانتخابي لضمان إجراء انتخابات، على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني، خلال الفترة الانتقالية، بغية إنشاء الهيئات المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة؛

- تطبيق التدابير والترتيبات المتعلقة بإحلال السلام ووقف الأعمال العدائية وإصلاح قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها، بغية تعزيز قدراتها المهنية وطابعها الجمهوري؛
- ضمان اعتماد تدابير متفق عليها للتصدي لتحديات الإرهاب والتطرف وتجنب تكرار الإقصاء والتهميش والإفلات من العقاب؛
- تطبيق اتفاق السلام والمصالحة وفقا للجدول الزمنية لتنفيذه.

### ثالثا - السلطات المؤقتة

بعد أن انتهت في عام ٢٠١٤ ولاية المجالس المنتخبة في عام ٢٠٠٩ على مستوى الجماعات الإقليمية، لمدة ٥ خمس سنوات، جرى تمديدها من خلال ما يلي:

- المرسوم رقم 2014-0197/P-RM المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤ لمدة ٦ ستة أشهر اعتبارا من ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛
- المرسوم رقم 2014-0810/P-RM المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لمدة ٦ ستة أشهر اعتبارا من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛
- القانون رقم 2015-010 المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ لمدة ٦ ستة أشهر اعتبارا من ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ومن أجل مواجهة مختلف القيود المتعلقة بتنظيم انتخابات في جميع أنحاء البلد وفي نفس التاريخ لتجديد المجالس البلدية ومجالس الدوائر والمجالس الإقليمية ومجلس مقاطعة باماكو، جرى تمديد ولايات هذه المجالس بموجب القانون رقم 2015-047 المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بصفة استثنائية، اعتبارا من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، إلى حين تنصيب المجالس الجديدة للجماعات الإقليمية.

غير أن القانون رقم 2015-047 لم يأخذ في الحسبان الحالة المحددة للمجالس القائمة أو التي يُزعم إنشاؤها في المناطق الشمالية من البلد، في تاودينيت وميناكا في سياق تطبيق اتفاق السلام والمصالحة.

ولذا فمن أجل ضمان تطبيق نفس النظام القانوني على كل الجماعات الإقليمية في مالي فيما يتعلق بسير عمل تلك المجالس، في الفترة الاستثنائية، إمّا في حالات حلها أو الاستقالة الجماعية أو إلغاء الانتخابات أو القوة القاهرة، فقد احتُفظ بصيغة "السلطات الانتقالية" في مشاريع النصوص هذه.

وهذه الصيغة تتيح قدرأ أكبر من المرونة مقارنة بصيغة "التفويضات الخاصة"، كما تتيح، فيما يتعلق بالجماعات الإقليمية في المناطق الشمالية للبلد، مراعاة حالة السلطات المسؤولة عن إدارتها خلال الفترة الانتقالية المحددة. بموجب اتفاق السلام والمصالحة، أي من ١٨ إلى ٢٤ شهراً.

ويتمثل معياراً تحديداً عدم أداء مهام المجلس المحلي لأي جماعة إقليمية، أو مجلس الدائرة التابع لها أو مجلسها الإقليمي، على مدى فترة ١٢ شهراً أو أكثر متتالية، فيما يلي:

• عدم توفير الخدمات للمستعملين؛

• استحالة عقد دورتين عاديتين من دورات المجلس المعني.

كذلك، فطبقاً لأحكام اتفاق التفاهم المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦:

(أ) تنشأ سلطات مؤقتة في الجماعات الإقليمية في المناطق الخمس في شمال مالي وهي: تمبكتو وغاو وكيدال وتاودينيت وميناكا؛

(ب) يتعين أن يكون أي عضو في سلطة مؤقتة مؤهلاً للانتخاب في مجلس الجماعة الإقليمية التي تخلفها هذه السلطة.

(ج) على مستوى الجماعة الإقليمية للمنطقة، تضم السلطة المؤقتة نفس عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس الإقليمي الذي تخلفه. وتعين الحكومة والائتلاف والتنسيقية أعضاء السلطة المؤقتة للمنطقة بطريقة توافقية من بين موظفي الخدمات اللامركزية للدولة والاجتمع المدني والمستشارين المنتهية ولايتهم. وتعين السلطة المؤقتة للمنطقة من بين أعضائها رئيساً ونائبين للرئيس.

(د) على مستوى الجماعة الإقليمية للدائرة، تضم السلطة المؤقتة نفس عدد الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الدائرة الذي تخلفه. وتعين الحكومة والائتلاف والتنسيقية أعضاء السلطة المؤقتة للدائرة بطريقة توافقية من بين موظفي الخدمات اللامركزية للدولة والاجتمع المدني والمستشارين المنتهية ولايتهم. وتعين السلطة المؤقتة للدائرة من بين أعضائها رئيساً ونائبين للرئيس.

(هـ) وعلى مستوى الجماعة الإقليمية للبلدية، تضم السلطة المؤقتة نفس عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس البلدي الذي تخلفه. وتوخياً لتوحيد الصفة القانونية للجماعات الإقليمية المعنية وصلاحياتها، سيتم تنصيب السلطات المؤقتة في جميع البلديات في مناطق تمبكتو وغاو وكيدال وتاودينيت وميناكا. وتصبح الهيئة التشريعية العاملة للبلدية تلقائياً هي السلطة المؤقتة بكامل أعضائها الأصليين. وفي حال لاحظ الأطراف عدم أداء مجلس بلدي لمهامه، تعين الحكومة والائتلاف والتنسيقية، بطريقة توافقية، أعضاء السلطة

المؤقتة على مستوى البلدية المعنية. وتعين السلطة المؤقتة للبلدية من بين أعضائها رئيساً ونائبين للرئيس.

## رابعاً - اختصاصات السلطات المؤقتة

يكون رئيس كل سلطة مؤقتة هو رئيس الجهاز التنفيذي المحلي.

وبهذه الصفة، تكون الخدمات التقنية اللامركزية للدولة المسؤولة عن المجالات التالية

خاضعة لسلطته:

- التعليم قبل المدرسي والابتدائي والثانوي والتدريب التقني والمهني؛
  - المراكز الصحية المجتمعية ومراكز الإحالة الصحية والمستشفيات؛
  - شبكات المياه في المناطق الريفية والحضرية؛
  - الصناعة والتجارة والحرف اليدوية والنقل والسياحة؛
  - البيئة؛
  - الزراعة؛
  - التنمية الاجتماعية؛
  - حماية وتعزيز المرأة والطفل والأسرة؛
  - تربية الماشية ومصائد الأسماك.
- تتولى السلطات المؤقتة على وجه الخصوص المسؤولية عما يلي:
- ضمان استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وأدائها لوظيفتها؛
  - تخطيط وتنسيق تنفيذ أنشطة التنمية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛
  - الاشتراك في مراجعة القوائم الانتخابية؛
  - المشاركة في استشارة السكان وتنظيم مشاوراتهم من أجل إعادة التقسيم الإداري في المناطق الشمالية الخمس؛
  - المشاركة في إعداد وتنظيم عمليات الانتخابات والاستفتاءات؛
  - تيسير عمليات عودة اللاجئين والمشردين وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، وكذلك إعادة تأهيل الأشخاص المتضررين، والتحضير لهذه العمليات؛

- دعم تنفيذ آلية تنسيق العمليات؛
- القيام برصد وإدارة الشؤون العقارية.

## خامسا - ممثلو الائتلاف والتنسيقية لدى ممثل الدولة على مستوى المقاطعات الإدارية

تعيّن التنسيقية والائتلاف، كل منهما، مستشارين خاصين على النحو التالي:

- مستشاران اثنان لدى ممثل الدولة في المنطقة؛
  - مستشار واحد لدى ممثل الدولة على مستوى الدائرة والمقاطعة. وتعين الحكومة المستشارين الخاصين طيلة مدة الفترة الانتقالية. وهم يشاركون على وجه الخصوص فيما يلي:
  - إدارة مسائل الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيما يتعلق باللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
  - مواكبة مهام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة؛
  - إعداد وتنظيم الانتخابات؛
  - إدارة كل المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة.
- تُدفع المرتبات والاستحقاقات الممنوحة للمستشارين الخاصين من ميزانية الدولة. ويستفيد المستشارون الخاصون لدى ممثل الدولة في المنطقة من نفس الاستحقاقات والمرتبات التي يتمتع بها مدير ديوان حاكم المنطقة.
- ويستفيد المستشارون الخاصون لدى ممثل الدولة على مستوى الدائرة من نفس الاستحقاقات والمرتبات التي يتمتع بها نائب المحافظ.
- ويستفيد المستشارون الخاصون لدى ممثل الدولة على مستوى المقاطعة من نفس الاستحقاقات والمرتبات التي يتمتع بها الكاتب العام لنائب المحافظ.

## سادسا - ممثل الدولة على مستوى المقاطعات الإدارية

يسهر ممثل الدولة على تحقيق المصلحة العامة. وبهذه الصفة، يتولى الممثل إحالة سياسة الحكومة بشأن المشاريع الكبرى، ويعمل على تيسير سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الأراضي.

وتكون مداورات السلطات المؤقتة واجبة التنفيذ فور نشرها وإحالتها إلى ممثل الدولة.

وبممارسة ممثل الدولة الرقابة القانونية بأثر رجعي على الإجراءات الإدارية التي تتخذها الجماعات الإقليمية.

وعلى صعيد المنطقة، تكون الجهات التالية مسؤولة أمام ممثل الدولة:

- رؤساء المناطق الإدارية والدوائر والمقاطعات؛
- القوات المسلحة وقوات الأمن؛
- دوائر الخزانة والميزانية والضرائب والجمارك والرقابة المالية والصفقات العامة وتفويض الخدمات العامة.

## سابعا - الوسائل المالية المتاحة للسلطات المؤقتة

ستجري تعبئة اعتمادات خاصة في شكل منح وتبرعات وهبات لضمان سير عمل السلطات المؤقتة من أجل تمكينها من النهوض برسالتها.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستعقد الحكومة والائتلاف والتنسيقية، بعد التوقيع على اتفاق التفاهم، اجتماعا مشتركا مع الشركاء التقنيين والماليين.

في مناطق تمبكتو وغازو وكيدال وتاودينيت وميناكا، ستستفيد السلطات المؤقتة أيضا من مخصصات الصندوق الوطني لدعم الجماعات الإقليمية لعام ٢٠١٦.

ويكون رئيس كل سلطة مؤقتة هو الأمر بصرف ميزانية الجماعة الإقليمية المعنية.

ويكون المحاسب العام للجماعة الإقليمية هو الموظف المختص بشؤون الخزانة العامة.

وسيتدب لدى كل جماعة إقليمية مندوب يُعنى بالرقابة المالية للدولة.

## ثامنا - أحكام أخرى

### أحكام خاصة

عندما يكون هناك خطر يهدد النظام العام، يتخذ ممثل الدولة ورئيس السلطة المؤقتة، بصورة مشتركة، التدابير الأمنية اللازمة من أجل استعادة النظام العام.

### العدالة

تتولى المحاكم والهيئات القضائية والمحاكم المحلية ذات الولاية الموسعة إقامة العدل. وريثما يتم تنقيح دستور عام ١٩٩٢ وقراءة النصوص اللاحقة، تقوم السلطات العرفية والدينية بالوساطة المدنية.

### الترتيبات الانتقالية

ريثما يصدر القانون المتعلق بإنشاء الجماعات الإقليمية الجديدة، تُنشأ هيئات انتقالية بصفة استثنائية، في المقاطعات الإدارية المنشأة حديثاً.

وتمارس هذه الهيئات الانتقالية، بصفة مؤقتة، اختصاصات الجماعات الإقليمية التي ستنشأ في المستقبل.

وتتألف كل هيئة انتقالية، على صعيد المنطقة، من ١٥ مستشاراً يختارون من المجتمع المدني. وينتخبون من بينهم رئيساً ونائبين للرئيس.

وتتألف كل هيئة انتقالية، على صعيد الدائرة، من ١١ مستشاراً يختارون من المجتمع المدني. وينتخبون من بينهم رئيساً ونائبين للرئيس.

وتتألف كل هيئة انتقالية، على صعيد المقاطعة، من ٧ مستشارين يختارون من المجتمع المدني. وينتخبون من بينهم رئيساً ونائبين للرئيس.

وتعين الحكومة والاتلاف والتنسيقية مستشاري الهيئات المذكورة، بطريقة توافقية.

### أحكام ختامية

تنتهي صلاحيات جميع السلطات المؤقتة تلقائياً بمجرد إعادة تشكيل وتنصيب مجالس الجماعات الإقليمية المعنية بالانتخاب، وفقاً لأحكام المادتين ٩٧ و ٩٨ من الدستور.